ملف العدد

القضية الفلسطينية والحرب الروسية الأوكرانية :

د. عبد العليم محمد
مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

١- القضية الفلسطينية وتطورات النظام الدولى:

لم تفضى التطورات المتعاقبة فى النظام الدولى والعلاقات الدولية، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وإنشاء نظام الأمن الجماعى الذى تمثل فى إنشاء عصبة الأمم، مرورا بانتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء هيئة الأمم المتحدة والثنائية القطبية، ثم نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى، إلا إلى مزيد من المكاسب السياسية الاستراتيجية لإسرائيل ومشروعها الصهيونى فى المنطقة، وكانت القضية الفلسطينية هى الأوفر حظا من النتائج السلبية لهذه التطورات، وتفسير ذلك لا يعود إلى نوع من القدرية والحتمية التى تجعل من نصيب فلسطين الخسارة، وتجعل المكاسب لإسرائيل، ذلك أن الشعب الفلسطينى لم يتوانى عن محاولات استثمار هذه التطورات لصالح قضيته× بيد أن موازين القوى المختلة لصالح إسرائيل، مكنتها من استثمار هذه التطورات، فضلا عن وعى النخبة الصهيونية بتداعيات وآثار هذه التطورات واستعدادها عبر التخطيط المدروس، للاستفادة منها من خلال أذرع الحركة الصهيونية، ودوائر تأثيرها فى مراكز صناعة القرار الدولى، وكذلك حضورها فى الدوائر الاستراتيجية والثقافية والإعلامية الدولية، أما الجانب العربى والفلسطينى فلم يمتلك إزاء هذه التطورات خطة للعمل والتفاعل والاشتباك مع المعطيات الجديدة فى المشهد

الدولى، وفضل الانتظار والمراقبة استناداً إلى تحيز المواقف الدولية لإسرائيل وصعوبة محاولة التأثير فيها، وكأن ذلك قدر لا فرار منه ولا محيد عنه.

إن العملية العسكرية الروسية فى أوكرانيا والتى بدأت فى الرابع والعشرين من فبراير عام ٢٠٢٢، وتداعياتها، والاصطفاف الغربى ضد روسيا على النحو المعروف، ينبغى أن تكون بداية جديدة للقطع مع هذا الإرث الفلسطينى والعربى، أى بلورة رؤية وخطة للعمل لصالح تفعيل القضية الفلسطينية، وتصدرها جدول الأعمال الدولى، وإذا كان الانشغال الدولى فى ذروته ينصب على أوكرانيا ومواجهة روسيا وتعزيز حلف الناتو، واعتبار الحرب فى أوكرانيا ونتائجها حجر الزاوية فى ترسيخ النظام الدولى الذى تقف على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الموقف الفلسطينى والعربى يجب أن يحاول مصادرة تهميش القضية الفلسطينية وإعادة الاعتبار لها كأحد مظاهر الخلل فى العلاقات الدولية وميزان العدالة الدولى، والتى يجب أخذها فى الاعتبار وتسويتها على النحو الذى يضمن معالجة كافة الاختلالات الدولية ويحقق السلام.

٢- رؤية فلسطينية وعربية جديدة:

إن الموقف العربى والفلسطينى ينبغى أن يضع نهاية للموقف أو المواقف التى تجعل إسرائيل رابحة فى مجمل التطورات الدولية، وأن يستعيد المبادرة ويبتكر الآليات لتحقيق مكاسب للقضية الفلسطينية من هذه الأزمة الراهنة بين روسيا والغرب وحلف الناتو، وعندما تتوافر الإرادة والنية على القيام بهذه المهمة فسوف نكتشف أن ثمة آفاقا ولو محدودة للتحرك فى الحال والاستقبال، وعندما تضع هذه الحرب أوزارها وتفصح عن المآلات والتوازنات التى ستفضى إليها.

رغم ما قيل ويقال عن الرئيس الأوكرانى «فليدومير زيلينسكى» فى الإعلام الروسى والإعلام الأوروبى الأمريكى والصور المتناقضة المرسومة له فى الجانبين، فإن فى مسلكه إزاء الحرب على بلاده عبرة ودرس ذو قيمة فى الحالة الفلسطينية.

فلنقل ما شئنا عن الرئيس الأوكرانى، أنه «صهيونى» ويريد تبييض وجه إسرائيل، أو أنه صناعة إعلامية غربية صهيونية أو ما دون ذلك من التوصيفات، فإن كل ذلك لا يقلل من قيمة الطريقة والكيفية التى واجه بها روسيا والحرب على بلاده.

فهو لم يأل جهدا، فى التوجه بالحديث إلى كافة برلمانات العالم ومؤسساته الدولية، خاطب الحكومات وممثلى الشعوب الأوروبية، كما خاطب منظمات المجتمع المدنى، وخاطب المواطنين فى الدول الأوروبية للتضامن مع بلاده، وتقديم العون اللازم من خلال التظاهر والاحتجاج والوقوف ضد روسيا ومع بلاده والانضمام إلى المتطوعين للدفاع عن بلاده.

فى خطاباته وأحاديثه لكافة المستويات الحكومية والبرلمانية والشعبية، ركز على القيم المشتركة التى تجمع بين بلاده وبين مختلف بلدان العالم، أى قيم الحرية والاستقلال والديموقراطية وحقوق الإنسان وحظر التعرض للمدنيين والمنشآت المدنية من منظور القانون الإنسانى الدولى، شدد فى كل خطاباته على أن بلاده جزء من العالم وتؤمن بذات القيم العالمية الإنسانية، بل وأن دفاع الأوكرانيين عن بلادهم هو فى الوقت نفسه دفاع عن هذه القيم، صاغ خطابه بلغة يفهمها العالم، ويسهل استيعابها، وذلك باستثناء دعوته المبالغ فيها لانخراط الغرب مع بلاده فى مواجهة روسيا؛ وهو الأمر الذى رفضته الدول الأوروبية وأعضاء حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن سياساته إزاء روسيا وإزاء الثقافة الروسية وعدم تقديره لوضع بلاده الاستراتيجى بجوار روسيا الاتحادية لم تتسم بالحكمة والبصيرة.

فى الحالة الفلسطينية الإسرائيلية، تصلح القيم التى دافع عنها الرئيس الأوكرانى منطلقا لخطاب فلسطينى موجه للعالم بحكوماته وبرلماناته ومؤسساته الدولية والشعوب كافة؛ أفراد وجماعات ومجتمعات، مدنية وأهلية، وهذه القيم هى رفض العدوان والاحتلال والغزو واستخدام القوة لمعالجة الصراعات واستنكار

جرائم الحرب والطرد والجرائم ضد الإنسانية وتدمير الأعيان والممتلكات المدنية، وإدانة النفى واللجوء وتعزيز حقوق الإنسان والمواطن والتشارك فى القيم العالمية والحضارة الإنسانية.

لقد فعل الرئيس الأوكرانى ومستشاروه ذلك، دون أن يكون هناك شبهة للتوسل أو التسول أو النفاق؛ وإنما باعتباره حق للأوكرانيين على غيرهم من الشعوب والدول التى تتقاسم وتتشاطر معهم ذات القيم المشتركة.

فى الحالة الفلسطينية الإسرائيلية، قد يصطدم هذا المسلك الفلسطينى والعربى بعقبة الانتماء، أى أن فلسطين والعرب ليسوا جزءا من أوروبا بعكس أوكرانيا التى تقع فى أوروبا وتعتبر مركز ثقل فى الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا والغرب وتتطلع إلى الغرب باعتباره نموذجا ملهما ومجالها الحيوى، إلا أن هذه القضية لا ينبغى أن تكون عائقا أمام الخطاب الفلسطينى والعربى الموجه للرأى العام العالمى والدول والشعوب والحكومات والمنظمات المدنية، ولكن بتوفير بعض الشروط أولها اعتبار هذا التوجه استراتيجيا ودائما، وليس مناسباتيا أو موسميا، ثانيهما إدراك التنوع والتعدد فى الدول الديموقراطية الغربية من حيث التوجهات والتعاطفات، فهذه الدول ليست كتلة واحدة متجانسة؛ بل هى توجهات مختلفة ولكنها منضبطة بالقواعد الديموقراطية، أما ثالث هذه الشروط فيتمثل فى توفير المصداقية لانتمائنا لهذه القيم أى القيم الديموقراطية والمساواة ومقاومة الظلم، وهذا التوجه بالذات متوفر فى الساحة الفلسطينية التى تتميز بالتنوع والتعدد سياسيا ودينيا وإيديولوجيا، من ناحية أخرى فإن هذا التوجه الفلسطينى والعربى يجب أن يركز على ضرورة تطبيق ذات المعايير التى وجدت طريقها إلى التنفيذ فى الحالة الأوكرانية، على الحالة الفلسطينية، وأن نتجنب بقدر الإمكان ترديد مقولة ازدواجية المعايير لما تتضمنه من شبهة اتهام مسبقة لمن نطالبه بالتعاطف مع القضية الفلسطينية حتى لو كان فى أعماقنا قناعة بازدواجية هذه المعايير وشبهة الانحياز والتحيز.

رفض العدوان والغزو والاحتلال واستخدام القوة وإدانة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية واللجوء والنزوح، وتأكيد قيم الاستقلال والسيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وتعزيز المبادئ الدولية المضمنة فى القانون الدولى والقانون الإنسانى الدولى، ودعم دور المنظمات والهيئات الدولية كالأمم المتحدة وغيرها، كل هذه القيم والمبادئ التى ظهرت إلى حيز الوجود منذ بدء العملية العسكرية الروسية فى أوكرانيا ينبغى أن تحظى بالاهتمام، وأن يتم تكييفها مع الواقع الفلسطينى والممارسات الإسرائيلية التى تنتهك هذه القيم، وإذا كان الغرب بعامة أدان انتهاكات روسيا لهذه القيم والمبادئ، خلال بضعة أسابيع من الحرب على أوكرانيا، فإن الحالة الإسرائيلية تفوق ذلك بكثير، حيث أن انتهاكات هذه المبادئ استمرت لعقود، بل ومرشحة للاستمرار على مرأى ومسمع من العالم، ولكنها تحظى بالتستر والالتفاف وغياب المساءلة والصمت والتواطؤ.

٣- الحرب على أوكرانيا وأحداث ١١ سبتمبر

العديد من المحللين والمراقبين يعقدون المقارنة بين الحرب الروسية على أوكرانيا والتى نشبت فى ٢٤ فبراير عام ٢٠٢٢، وبين أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١؛ حيث يذهب أولئك وهؤلاء إلى أن النظام الدولى لن يكون كما كان قبل العملية العسكرية الروسية وذلك عندما تضع الحرب أوزارها، وكذلك كان الحال عقب أحداث ١١ سبتمبر، حيث تغيرت أجندة النظام الدولى ولم يعد كما كان قبل هذه الأحداث.

أقليم الشرق الأوسط يواجه لحظة تاريخية يتميز بالتراجع الغربى الأمريكى وصعود الصين كقوة عظمى واستعادة روسيا لمكانتها كقوة عظمى، ورغبة هاتين القوتين فى مراجعة النظام الدولى والعالمى ووضع أسس لنظام بديل، قائم على الثلاثية القطبية لمواجهة التحديات المشتركة للعالم، وهو الأمر الذى يفسر تأييد الصين لروسيا فى مطلب عدم ضم أوكرانيا لحلف الناتو،

وإذا كانت التغيرات تطال بصفة خاصة أوروبا والقارة الآسيوية؛ فإن الشرق الأوسط سوف يتعرض لتفاعلات ثنائية مختلفة وفق المصالح وغير خاضعة لاستراتيجية شاملة وأحادية.

فى الحالة الفلسطينية الإسرائيلية، أفضت أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ إلى تطابق التوجهات الإسرائيلية مع التوجهات الأمريكية حول اعتبار المقاومة للاحتلال إرهابا، وتمكنت الدعاية الغربية والإسرائيلية من وصم وتجريم المقاومة وإلحاقها بالإرهاب، وهو الأمر الذى استمر لسنوات طويلة رغم أنه لم يوقفها.

فى الحرب الأوكرانية السؤال الذى يثار هنا على ضوء تداعيات هذه الحرب؛ السياسية والقانونية، هو هل تتمكن المقاومة من إزالة وصمة الإرهاب وإعادة الاعتبار لها كحق للشعوب التى تتعرض للاحتلال والغزو، بعد أن كشف سياق الحرب عن اعتبار المقاومة الأوكرانية من حق الشعب الأوكرانى وأنها أداته لمقاومة الغزو الروسى، واعتبار هذه المقاومة الطريق الأمثل للمواجهة بل وفتح الباب أمام المتطوعين الأجانب للمساعدة فى تعزيز هذه المقاومة.

وهذا السؤال يحتاج إلى دراسة متأنية حول طبيعة المقاومة وأساليبها والكيفيات التى تكفل فض الارتباط بين المقاومة وبين الإرهاب، وتوفر العديد من الضمانات للمباعدة بين الإرهاب والمقاومة، وهذه الدراسة يتولى أمرها المتخصصون فى الدفاع والتسليح والأمن وكذلك القيادات السياسية التى يمكنها أن توفر رؤية واضحة لهذه المهمة وقراءة متزنة للتطورات على ضوء هذه المتغيرات.

٤- تجديد شرعية المقاومة:

الخطوة الأولى فى سياق بناء موقف فلسطينى فعال إزاء الحرب الروسية الأوكرانية هو التزام الحياد بين الطرفين لأن فلسطين من مصلحتها الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع روسيا ومع أوكرانيا وأعتقد أن القيادة الفلسطينية تعى ذلك جيدا والتزمت هذا الحياد وضرورة معالجة المشكلات بين الطرفين الروسى

والأوكرانى بالاتفاق والحوار، ثم المطالبة بتطبيق ذات المعايير على الحالة الفلسطينية فى مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية التى وصفها بيان منظمة العفو الدولية كفصل عنصرى ممنهج ومترابط ومهيمن بناء على توثيق المعلومات والبيانات والوقائع التى تضمنها هذا التقرير.

استعادة المقاومة للشرعية فى الحالة الفلسطينية وفك الارتباط بينها وبين الإرهاب، يتأتى من خضوع المقاومة للإجماع الوطنى والقرار الفلسطينى الوطنى الموحد وارتباط المقاومة بالمصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطينى أى تحقيق هدف التحرر من الاحتلال ورفع كلفة استمراره، وذلك يعنى تحرير المقاومة كأداة وكمنهج من ربقة التحيزات الفصائلية والارتباطات الإقليمية، دون أن يعنى ذلك تنحية البعد الإقليمى أو الأدوار المنوطة به فى دعم كفاح الشعب الفلسطينى بل تحديد شروط القبول بهذه الأدوار وتحريرها من المشروطية أو استثمارها لصالح الفاعلين الإقليميين ومصالحهم الجيوستراتيجية والسياسية والتنافس بينهم على حساب الدعم الحقيقى وغير المشروط للقضية الفلسطينية.

لقد قاومت السلطة الفلسطينية والمنظمات السياسية الكبرى الضغوط الأمريكية والغربية لإدانة العملية العسكرية الروسية فى أوكرانيا والتزمت الحياد والصمت وأكدت على ضرورة حل الصراع بالطرق السلمية بما يوفر للشعبين الروسى والأوكرانى الأمن والسلام، خاصة وأن الاتحاد الروسى تربطه علاقات طيبة وجيدة وتاريخية بالجانب الفلسطينى وقدم الدعم والتأييد للمطالب الفلسطينية المشروعة فى كل الظروف، كما تربطه علاقات طيبة بالجانب الأوكرانى ويتعرض لتأثير هذه الأزمة كالعديد من الدول العربية فى المجالات التى تتعلق بالحبوب والأغذية، وبلا شك فإن هذا الموقف يجب البناء عليه وتطويره بطريقة فعالة على ضوء صياغة رؤية حالية ومستقبلية للاشتباك مع تداعيات ونتائج هذه الأزمة.

ويساعد فى ذلك موقف جامعة الدول العربية التى بادرت بزيارة موسكو ومقابلة

المسؤولين الروس وتأكيد استعداد جامعة الدول العربية لأن تلعب دور الوساطة فى حل هذا النزاع والتوصل إلى تسوية مقبولة من جانب الأطراف المختلفة وهى المبادرة التى كشفت عن وعى الجامعة العربية والدول الأعضاء بطبيعة الرهانات المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها الحالى والمستقبلى على القضية الفلسطينية والعالم العربى.

٥- موقف إسرائيل من المواجهة الروسية الأوكرانية

عكفت إسرائيل منذ نشوب المواجهة الروسية الأوكرانية الغربية، على استخلاص الدروس التي تهم إسرائيل، ومن بين هذه الدروس وفي مقدمتها تأكيد مصداقية العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي جرى ويجرى التأكيد عليها منذ «بن جوريون» وحتى الآن، ألا وهي ضرورة الاعتماد على القوة الذاتية الإسرائيلية في الدفاع عن إسرائيل، وامتلاكها السلاح النووي، ورفضها المستمر للانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، خاصة بعد تداول تصريح لأحد المسؤولين الأوكرانيين حول تخلي أوكرانيا عن أسلحتها النووية، هذا التصريح الذى اعتبر فيه المسؤول الأوكراني أن هذا التخلى كان خطأ استراتيجيًا.

من وجهة النظر الإسرائيلية تتعزز العقيدة الأمنية الإسرائيلية أيضا بتوجه الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد أوباما لتقليص وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وتوجهها إلى منطقة المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا، والذى ترجم عمليا إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وذلك الانسحاب الفوضوي من أفغانستان والعودة إلى استئناف المفاوضات مع إيران حول الملف النووي.

أما على الصعيد السياسي المنظور فإن إسرائيل تحضر وتستعد لهجرة اليهود الأوكرانيين بمعدل يصل إلى ٥٠٠٠ آلاف مهاجر يهودي أسبوعيا، وتتكاتف كل الأجهزة والوزارات والوكالات المعنية بالهجرة اليهودية والاستيعاب، لمناقشة الجوانب العملية لخطة التهجير والآليات التنفيذية لتحقيق هذه الأهداف، يذكر

أن ثمة جالية يهودية كبيرة في أوكرانيا هي المستهدفة وفقا لقانون العودة الإسرائيلي الذي أعقب صدوره نشأة الدولة الإسرائيلية.

من ناحية أخرى فإن إسرائيل ترى في الحرب الروسية الأوكرانية والموقف الأمريكي والأطلسي المؤيد لأوكرانيا بشكل مباشر أو غير مباشر يمثل فرصة إضافية؛ لتهميش القضية الفلسطينية في جدول الأعمال الدولي؛ نظرا لإعطاء الأولوية على الصعيد الوطني الغربي أو الدولي للموقف من هذه الحرب، ونظرا لأهمية الرهانات السياسية والجيو استراتيجية التي تتوقف على نتائج هذه الحرب وتأثيرها على النظام الدولي.

ومع ذلك فإن الأمر قد لا يقتصر على هذه الأوراق على الصعيد الاستراتيجي والسياسي واستفادة إسرائيل منها، بل ينطوي على جوانب أكثر تعقيدا بالنسبة لإسرائيل وتحملها على الحذر والتوازن وترتيب الأولويات؛ ذلك أن روسيا الاتحادية لم تعد بعيدة عن إسرائيل، بل أصبحت منذ تدخلها في سوريا عام ٢٠١٥، جارة لإسرائيل لا يمكن تجاهلها، ولا تغامر إسرائيل بمواقف عدائية ضد روسيا التي تربطها بإسرائيل تفاهمات تتيح لإسرائيل توجيه ضربات لسوريا وإيران وحلفائهما، غالبا بعلم موسكو وقواتها في سوريا؛ وذلك لتقليص فرص التواجد الإيراني على مقربة من إسرائيل، وهذه الاعتبارات تحظى بأولوية استراتيجية من زاوية الأمن الإسرائيلي والمصالح الإسرائيلية.

وهو ما دعا وزير الخارجية الإسرائيلي في تصريح متفق عليه بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي أدان فيه الهجوم الروسي معتبرا إياه مخالفا للقانون الدولي، وهو تصريح دبلوماسي مخفف لا يرقي إلى التماهي بشكل قاطع مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأطلسيين، وحتى هذا الموقف الدبلوماسي المخفف.. لم يمر من دون تعليق روسي، حيث صرح نائب مندوب روسيا في الأمم المتحدة بأن الجولان أراضي محتلة وأن ضمها لإسرائيل مخالف لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.

في حين أن الموقف الإسرائيلي من التحالف الغربي الأطلسي المؤيد لأوكرانيا يفرض التزامات أخرى ومن طبيعة مختلفة، فهذا التحالف وأعضاؤه يعتبرون أنفسهم مهد الديموقراطية والحرية ومدافعون عن سيادة القيم الديموقراطية في العالم، كما أن إسرائيل بدورها تعتبر نفسها واحة الديموقراطية في شرق أوسط مستبد ومتخلف، من وجهة النظر الإسرائيلية، وهي تفاخر بذلك أمام العالم، ومن ثم فليس بمقدورها التضحية بالموقف الأمريكي والغربي الداعم لإسرائيل. وهذه التناقضات والتجاذبات في الموقف الإسرائيلي بين ضرورة الإبقاء على العلاقات مع روسيا إن بحكم الجوار والتفاهمات في الساحة السورية، أو بحكم وجود جالية يهودية في كل من روسيا وأوكرانيا، وبين استحالة التضحية بالمعسكر الغربي وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فرضت نوعا من المقاربة المزدوجة في التعامل الإسرائيلي إزاء الأطراف في المواجهة الروسية الأوكرانية، تتأسس على الإبقاء على شعرة معاوية مع الجانب الروسي وعدم التماهي الكلي مع الغرب واقتراح توسط إسرائيل في المواجهة بين أوكرانيا وروسيا بناء على طلب رئيس أوكرانيا ولم يتوانى «بنيت» عن القيام بذلك والاستعداد لتقديم المساعدة الإنسانية، وكذلك عدم إغضاب التحالف الغربي الأطلسي والاكتفاء بالحد الأدنى والاستجابة للضغوط الأمريكية لانخراط إسرائيل في الحدود الدنيا للموقف الغربي وتفهم الاحتياجات الأمنية لها.

وبشكل عام فإن الحرب الروسية الأوكرانية، كان من نتائجها المباشرة انتباه أوروبا إلى ضرورة تعزيز الدفاع والتسلح، بعد أن اكتشفت أن الحرب واحتمالاتها في أوروبا قائمة، حيث ضاعفت ألمانيا ميزانية الدفاع بتخصيص ١٠٠ مليار يورو، وهذا الاتجاه لتعزيز الدفاع رفع من أسهم الشركات المصنعة للسلاح، لتلبية الطلب على المنتجات الدفاعية الحديثة، ومن بينها بعض الشركات الإسرائيلية مثل «Elbit systems» التي لها فروع في عدة دول أوروبية وتتخصص في المستلزمات العسكرية للرؤية الليلية والطائرات بدون طيار

وأنظمة الحرب الإليكترونية وأنظمة التحكم والسيطرة والاتصالات والمراقبة، والتي قدمت إسرائيل لألمانيا في وقف سابق العديد من هذه النظم.

هذه بعض الأوراق المرئية حتى الآن التي تدعم إسرائيل وعقيدتها الأمنية، وما خفي كان أعظم، ذلك أن الحرب الروسية الأوكرانية قد تطول في نظر الكثير من المحللين العسكريين والنتائج بعيدة المدى تكمن في رحم الغيب، وقدرة إسرائيل على الاستفادة منها غير محدودة بحكم خبرتها المتراكمة وعلاقاتها بمختلف الدوائر الاستراتيجية الغربية وجماعات الضغط الصهيونية اليهودية في العالم.

٦- الموقف الفلسطيني من المواجهة الروسية الأوكرانية

قد تبدو إسرائيل حتى هذه اللحظة هي الرابح الأكبر مقارنة بفلسطين من الأزمة الأوكرانية الروسية، والحرب التي نشبت بين الطرفين، فهي أي إسرائيل التزمت بسياسة «مسك العصا من منتصفها» والسير على الحبال المشدودة، والتي تضمن لها استمرار التواصل والتفاهم مع روسيا الجارة القوية في سوريا ومع الحليف الاستراتيجي الأكبر والأهم أي الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، كما أنها استطاعت أن تلعب دور الوسيط في الأزمة بضوء أخضر من الولايات المتحدة، وهو ما يعني قدرتها على تبييض وجهها وصورتها أمام العالم كدولة ساعية للسلم والاستقرار، وتأهيلها أن تكون إحدى الدول الضامنة لما سيؤول إليه الاتفاق النهائي بين روسيا وأوكرانيا، وكأن صفحتها ناصعة البياض أو وكأنها مؤتمنة على تطبيق مبادئ القانون الدولي ومبادئ السلم والسلام، وهي مفارقة تكاد تكون من فرط غرابتها مضحكة وشر البلية ما يضحك!

وبالرغم من الأوراق التي يمكن لإسرائيل أن تكسبها في الصراع الروسي الأوكراني، إلا أن هذه الأوراق لا تضعف ولا تقلل من فرصة الشعب الفلسطيني وقيادته من استثمار المعطيات الدولية التي أسفرت عنها الحرب الروسية

الأوكرانية والتوازنات الدولية الجديدة التى قد تترتب على انتهائها باتفاق سلام، قد يفصح عن بعض التغيرات فى العلاقات الدولية.

منذ ما يزيد عن الخمسين عاما، أى منذ عدوان إسرائيل فى عام ١٩٦٧ واحتلالها لبقية الأراضى الفلسطينية والجولان وسيناء التى تحررت من الاحتلال بموجب المعاهدة المصرية الإسرائيلية لم يتوقف الشعب الفلسطينى وقيادته والدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز ومعظم الدول المؤيدة للحق الفلسطيني وكذلك مناصرو القضية الفلسطينية ومناهضو العنصرية والاحتلال في مختلف بقاع العالم، عن المطالبة بتوقيع العقوبات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية وتطبيق المقاطعة لدولة الاحتلال، هذه المطالبة التي لم تجد آذانا صاغية من المجتمع الدولي والدول الغربية بصفة خاصة، بيد أن هذه العقوبات بمختلف أشكالها وأساليبها قد وجدت الطريق إلى التطبيق والتنفيذ في عدة أيام، أعقبت العملية الروسية العسكرية في أوكرانيا، وتوجهت إلى روسيا الاتحادية، رغم توحد الأساس القانوني فى الحالتين الإسرائيلية والروسية إذا ما احتكمنا إلى الخطاب الغربى فى الحالة الروسية.

والحال من وجهة النظر الفلسطينية والعربية أن ما يطالب به الشعب الفلسطينى وقيادته والذى كان حتى عشية الحرب الروسية الأوكرانية مجرد إمكانية «نظرية» قد تحول وبعد أيام قليلة إلى برنامج عمل لوقف العملية العسكرية وعزل روسيا والحول دون توسيع عدوانها، وذلك يعزز من المطالبة الفلسطينية بتوقيع العقوبات على إسرائيل وأن هذه العقوبات هى الطريق الأمثل لحمل إسرائيل على الانصياع للمطالب الفلسطينية بالدولة والقدس وحل مشكلة اللاجئين؛ وهذه المطالبة لتوقيع مثل هذه العقوبات حتى وإن كانت غير ممكنة، فإنها على الأقل تتسبب بالحرج للدول الغربية ويصبح التنكر لها فى الحالة الإسرائيلية الفلسطينية، تأكيداً لازدواجية المعايير الغربية، وغياب المساواة في العدالة الدولية وتأكيد طابعها الانتقائى والمتحيز، بل والعنصرى كذلك، باعتبار

أنها عدالة تنطبق على الأوروبيين والبيض ذوى البشرة الشقراء والعيون الزرقاء الذين يشبهون غيرهم من أصحاب هذه البشرة.

من ناحية أخرى فإن مجريات الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الصعيد الدولي السياسى والقانوني قد أعادت الاعتبار لمفهوم المقاومة كأحد أهم المفاهيم فى مواجهة الاحتلال، وتبني الخطاب الغربى هذا المفهوم باعتباره الركيزة الأساسية لمقاومة الروس، وحظت المقاومة الأوكرانية للروس بكافة أشكال المساعدة المادية والتقنية العسكرية والإنسانية، ليس فحسب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بل من كافة أعضاء حلف الناتو فى أوروبا الشرقية والغربية، وأصبحت المقاومة الأوكرانية هى من تصنع تاريخ أوروبا، وتوالى مديح المقاومة المبهرة للشعب الأوكرانى، بل وفتحت بعض الدول باب التطوع لمناصرة أوكرانيا وتكوين فيلق أجنبى لهذه الغاية، وكأن التاريخ يعيد نفسه على غرار أولئك المتطوعون من المثقفين والكتاب وغيرهم فى الحرب الأهلية الأسبانية بين الملكيين والجمهوريين.

وعلى طريقة «شهد شاهد من أهلها» فإن المقاومة الفلسطينية المدنية والسلمية ضد الاحتلال الإسرائيلى، تكتسب من الخطاب الغربى الذى يمجد المقاومة فى الحالة الأوكرانية، شرعية إضافية وتصبح ضرورة عملية لمواجهة الاحتلال، وبمقدور المقاومة الفلسطينية أن تنفى عن نفسها ثوب «الإرهاب» الذى ألصقته بها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، خاصة وأن الاحتلال الإسرائيلى ما يزال يخطط لمصادرة الأراضي وممتلكات الشعب الفلسطينى.

قد لا تكون هناك وصفة مضمونة فى جميع الحالات، سواء فيما يتعلق بالمطالبة بتوقيع العقوبات على إسرائيل بسبب احتلالها للأراضى الفلسطينية وممارسة جرائم الفصل العنصرى وجرائم الحرب فى حق أبناء الشعب الفلسطينى، أو فيما يتعلق بالمقاومة وقدرتها على الإفلات من وصمة الإرهاب، بيد أن ذلك لا

يعفى من المحاولة ولا يبرر اليأس والنكوص عن المحاولة والبحث عن دروب ومسالك نوعية جديدة لطرق كل الأبواب وكل المسالك.

ولن يتأتى لمثل هذه المحاولات لاستثمار نتائج ومناخ الحرب الروسية الأوكرانية لصالح القضية الفلسطينية وتحويل هذه الأزمة والحرب التى ترتبت عليها من تحديات تهميش القضية الفلسطينية على جدول الأعمال الدولى، إلى فرص لعودة هذه القضية إلى الصدارة وشغل مكانتها المستحقة سياسيا وإنسانيا، إلا إذا توافرت الإرادة الفلسطينية والقدرة على قراءة دروس هذه الحرب ومراقبة التوازنات التى قد تترتب عليها، وهذه الإرادة يجب أن تتأسس على المصالحة وتجديد النظام السياسى وجمع الشمل، والتحدث بصوت واحد وقوى يعبر بصدق عن طموحات الشعب الفلسطينى ومشروعه الوطنى فى التحرر من الاحتلال.

إن قراءة المعادلة الدولية الجديدة التى تأخذ فى التشكل مع الحرب وما بعد الحرب على الصعيد الدولى والعلاقات الدولية والمعرفة العميقة بتوازنات القوى الجديدة ومكانة القوى الكبرى كالصين والاتحاد الروسى فيها، وهما الدولتان اللتان تركزان فى خطابها على ضرورة تشكل نظام دولى متعدد الأقطاب لا يخضع للهيمنة الأمريكية، هى مهمة فلسطينية وعربية فى المقام الأول بل ودولية؛ وذلك إذا توفرت الإرادة على مغادرة مقاعد المتفرجين والانتقال إلى مقاعد الفاعلين والمزاوجة بين الحق والاستحقاق أى تملك الأوراق الضرورية لتعزيز الحق.

٧- الاشتباك مع المشكلات بأساليب جديدة

القول الشائع بأن المشكلات لا يمكن حلها بذات الطرق والأساليب التى أدت إلى وجودها، هو الذى ينبغى استحضاره فى هذه الآونة بالنسبة للقضية الفلسطينية والأزمة الروسية الأوكرانية، ذلك أن الانتظار والوقوف فى نفس المكان حتى تحين الظروف المناسبة ليس حلاً إيجابيا، كما أن الاعتقاد

والاقتناع أن العالم متحيز ضدنا والركون إلى ذلك ليس حلا بديلا، فالظروف قد لا تتحسن أو على الأقل قد تتخذ وقتا طويلا فى ذلك أو أنها قد تسوء بأكثر مما هى عليه والحل فى الاشتباك معها والدخول فى قلب التفاعلات والإصرار على الحضور من منطلق رؤية تعزز هذا الحضور وذلك الاشتباك وتذكر دائما بالرقم والمعادلة الفلسطينية، كما أن الانحياز لا أحد ينكره منذ البدايات الأولى لنشأة القضية، والخطر قد لا يكون فى هذا الانحياز، بل فى اعتبار هذا الانحياز كمعطى أبدى وسرمدى لا يمكن تغييره أو على الأقل التأثير فيه، هذا الانحياز الغربى مستمر لأننا لم نستثمر أوراقنا للتأثير فيه، أى الخطاب الواعى والمستنير والمقاومة ورفع كلفة استمرار الاحتلال وفضح عنصرية الاحتلال والصهيونية وعدم تعبئة قدراتنا السياسية والمدنية والسلمية فى مواجهة الاحتلال وخطاب التواؤم مع ما هو مقبول من إسرائيل والغرب وليس مع ما هو مقبول من زاوية البرنامج الوطنى للتحرير والدولة.

كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن تهافت الحجج والذرائع الغربية لإدانة مقاطعة إسرائيل ومقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، وكذلك إدانة المقاطعة الشعبية لإسرائيل والمقاطعة الأكاديمية، كما كشفت الحرب عن تهافت ذريعة معاداة السامية واتهام دعوات المقاطعة الشعبية والرسمية بها، لأن الغرب كافة لجأ إلى هذه المقاطعة لعزل روسيا وتهميش وجودها وحضورها فى الساحة الدولية وبأكثر مما كان يتوقعه أكثر المتشائمين وبوتيرة عالية السرعة وكأنها كانت معدة سلفا أو سابقة التجهيز، وهذا الأمر يضعف المنطق الغربى ويعرى الأسس التى يبنى عليها ويفتح ثغرة يجب النفاذ منها لاستئناف المطالبة بتوقيع مثل هذه العقوبات على إسرائيل وإنهاء الاستثنائية التى تحظى بها إسرائيل فى

مواجهة الشعب الفلسطينى.

يتوقف نجاح المسعى الفلسطينى والعربى للاشتباك البناء مع تداعيات حرب أوكرانيا وما بعدها لتعزيز حضور القضية الفلسطينية والتسوية السياسية لها، على تخطيط مدروس فلسطينى وعربى لوضع خريطة طريق ممكنة لتعزيز المطالب الفلسطينية المشروعة ومنهج عمل وآليات سياسية ودبلوماسية لتفعيل هذا التخطيط وتعيين الثغرات القانونية والسياسية التى يمكن النفاذ منها، كذلك تتوقف هذه المحصلة على نجاح الجانب الروسى الصديق فى إدارة الحرب وتداعياتها السياسية والقانونية والاقتصادية وتحقيق أهدافه السياسية فى الأمن والمصالح القومية وربما تعديل هيكل القوة فى النظام الدولى وخلق تحالفات جديدة مؤثرة تزعزع الهيمنة الأمريكية على العالم.